الارتزاق بين القبول الرفض

إن اللجـوء إلى الخصخصـة يخلّص الحكومات من عقـدة ما يصطلح تسـميته «أكياس البلاستيك السـوداء» لنقل جثث جنودها العسكريين، والمشـاهد الرسمية لدفن النعوش التي تسهم في خفض معنويات الرأي العـام، في حـين أن المرتزق أخذ من القتل مهنة لكسـب العيش يتحمل مخاطرها هو وليست حكومته.

المؤلف

قـد لا نجد عاقلاً واحداً على سـطح البسـيطة يحاول أن يبرر وجود المرتزقة، ولكن هؤلاء القتلة لهم آراؤهم في مهنتهم ما بين مؤيد لهـا بدافع القتل، وآخرون يقرنون القتـل بالنهم الواضح لجمع أكبر قدر من الأموال، وهذا يوجب علينا أن نرصد كلا الموقفين، كما يجب رصد الرأي العام الأمريكي باعتبار أن الولايات المتحدة هي من اخترع ما أصبح يعرف (بالحروب الاسـتباقية) (والحـرب على الإرهاب)، والشـاهد في سياق الحديث هنا ما نشرته صحيفة نيويورك هيرالد تريبـون بتاريخ ٢٢ إبريـل ٢٠٠٤م عندما كتبت: «يلجأ العسـكريون الأمريكيون إلى الاسـتعانة بعناصر مـن خارج صفوفهم في مجالات إعداد الأغذية أو غسـيل الملابس، مستخدمين في ذلك شركات من القطاع الخاص، وهذا اتجاه كانت القوات المسـلحة للولايات المتحدة قد سلكته بحماس شديد منذ التسعينيات، لكن هذا شيء واستخدام القطـاع الخـاص لأداء مهام الحرب والقتال شـيء آخـر تماماً، ثم تضيـف: «إن المصير الفظيع لمتعاقدي الأمن الأربعة، في الفلوجة في

شـــهر مارس ٢٠٠٤م جاء ليؤكد مشكلة اعتماد الولايات المتحدة على العناصر المأجورة لأداء مهام القتال»؛ ثم تبادر الصحيفة إلى تفسـير تعريف الحارس الأمني الخاص. أو الحارس العامل لحسـاب القطاع الخاص فتقـول: «إن مصطلح الحارس الأمني الخـاص لا يعبّر عن العمل الحقيقي الموكل لهؤلاء الرجال أو النسـاء المسـلحين، إنهم لا يجلسـون خلف مكاتب لكي يوجهـوا الزائرين إلى كيفية الدخول إلى أروقة هذا المبنى أو ذاك.. ولا يكاد يستخدمهم أحد في حراسة آبار النفط على سبيل المثال.

إن المصطلح الأوفق الذي يصدق عليهم هو (البنادق المأجورة) وهم مكلفون بالسـهر على أمن مقار القيادة لقوات الاحتلال، ومما لا شك فيه أن هذا الاعتماد المتزايد على متعاقدين لا يتحملون سوى مسؤولية فضفاضة -مقارنة بالجندي النظامي- أمر جدير بأن يتفجر يوماً في وجه منفذيه؛ لأنه يبعث بالرسـالة الخطـأ التي تقول للعراقيين حتى بعد أن انتقلت إليهم السـيادة في بعض المناطق بأن الولاء لا ينبغي أن يتوجه إلى الوطن بل يتجه إلى من يدفع ثمن العقد.

والحـق أن ظاهرة المرتزقة بلغت من الاستشـراء والاتسـاع إلى الحد الذي دعا عدداً كبيراً من الكتّاب والخبراء في الولايات المتحدة نفسـها إلى التحذير من مغبتها وعواقبها، وكشفت صحيفة نيويورك أن السـيناتور جـاك ريد عن ولاية رود إيلانـد وعضو لجنة القوات المسـلحة في مجلس الشـيوخ كتب في منتصف إبريل ٢٠٠٤م خطاباً إلى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ومعه ١٢ من أعضاء مجلس الشيوخ من الديمقراطيين يقول فيه: إن إسـناد مهمة حفظ الأمن في العراق

إلى شـــركات بعقود خاصة يثير تســـاؤلات خطيرة، وتؤكد الصحيفة أن تدفق هذه الشـــركات إلى العراق وهي فاقدة الخبرة قد أسهم في إيجاد مناخ من الفوضى في هذا البلد الممزق[1].

كما حذر الكاتب (باري يومان) من استشـــراء ظاهرة خصخصة الحرب، وكتـــب مقالاً بعنوان (الدور المتزايـــد للمرتزقة) فيقول: «إن حجم هذا الاستثمار الرأسمالي الخاص قد بلغ في الولايات المتحدة ما يزيد ســـنوياً على ٤٠٠ مليار دولار، تأتي من تشـــغيل عناصر من مرتزقـــة الجنـــود والضباط، ويقوم علـــى أمر هذا العمـــل عدد من الكولونيـــلات والجنـــرالات المتقاعدين من خدمة القوات المســـلحة الأمريكية، ويكلفون بمهام عســـكرية بالدرجـــة الأولى تبدأ من جمع المعلومات والاســـتخبارات خلـــف خطوط العدو وعمليـــات التدريب وأداء المهام الحربية الشـــديدة الخطورة وفي مقدمتها مهام التدمير والتخريب، وقد يضاف إليها عمليات التحقيق والاســـتجواب وســـط أشد الظروف إهانة وإذلالاً للكرامة البشرية».

ويصـــف مايـــكل فيكـــرز وهو مـــن (مركـــز تخمينـــات الموازنة والاســـتراتيجية) حول خطر المرتزق حين يقول: «هناك إحساس بأن مثل هؤلاء المرتزقة حتى وإن كانوا يعملون تحت قيادة الولايات المتحدة أو قيادة دولية فإن مستوى المُساءلة السياسية المتوقع – إذا كان هناك حالات قتل غير عمد – سيكون أعلى، مقارنة بقوات حكومية»[2].

وهناك جون (بيتر فام) الذي يعد جلب هؤلاء المرتزقة للعمل شراً لا بد منه، ولكن حتى يوظف هذا الشـــر في إطار قانوني فإنه يقول:

«إن خصخصة عمليات حفظ السلام ربما تكون البديل الوحيد في المنظور القريب لمراقبة الآلاف الذين يموتون، ومن الأفضل التعامل والتعاون مع هذه الظاهرة بدلاً من الاستمرار الزائف في تجاهلها وعدم تقديم حلول بديلة حقيقية وعملية، وإذا ما أقدمت الحكومات على استخدام المرتزقة، فمن الواجب إخضاعهم لنفس قوانين عمل القوات النظامية، وهو ما يعني أيضاً أن الحكومة التي تستأجر قوات مخصخصة ينبغي أن تكون مستعدة لمحاسبتهم في المحاكم في حال القيام بأعمال تمثل خرقاً للقوانين السائدة، وقد ظهر من قبل عدد من هؤلاء المرتزقة في محاكم (أسلاب وغنائم) خاصة، ويمكن للكونجرس أن يقدم في هذا الصدد على خطوة مهمة بتطوير قانون خاص يحكم كيفية التعامل مع المتعهدين العسكريين الخاصين، وبذلك يشجع الدول الأخرى على القيام بالشيء نفسه.

وعلى صعيد العاملين في ميدان الشركات الأمنية فقد أكد (سايمون فولكز) المدير التنفيذي لشركة أمن بريطانية أنهم (المرتزقة) يعملون لقاء الأجر، وفسر ذلك بأن الكثير من شركات الأمن تقوم باستئجار هؤلاء الأفراد من شركات أخرى، كانت قد قامت باستئجارهم من مقاولين، مما يعني في المحصلة أن هذه الشركات أصبحت تمثل منفذاً لتسلل أي منظمات أو دول أو أجهزة مخابرات للتخريب وإثارة الفوضى في العراق، أو للعمل لحساب دولهم داخل هذه الحالة من الفوضى، ومنهم بالطبع عملاء للمخابرات الإسرائيلية وغيرها، الذين وجدوا في العمل كرجال أمن فرصة للتنقل بحرية في كل أنحاء العراق كما يريدون.

ويعلق مايكل بتلز وهو مؤسس شركة خدمات أمنية على الدور الذي تقوم به، فقال: «إن هذه الشركات المدنية تعمل وسط أشد المناطق عداء في هذا الصراع، وفي بداية الحرب في العراق كانت شركات الأمن الخاصة تجلب رجالها من عناصر قتالية متميزة، أما الآن فقد ازداد الطلب عليهم مما لا يضمن أن يكونوا جميعاً على كفاءة عالية»، كما وصف بتلز العمليات التي تقوم بها هذه الشركات بأنها صناعة، وحرب لتحقيق المكاسب للباحثين عن الثروة أو للمرتزقة.

ويعد العديد من رؤساء الشركات الأمنية أن عملهم هو أمني خدماتي، وتستعين بهم الحكومات ومنهم (أندرو وليامز) من شركة (نورث بريدج للخدمات) وهو مظلي سابق حارب في فوكلاند وشارك في عمليات تمتد من الشرق الأوسط إلى أمريكا اللاتينية، حيث قال في حوار مع وكالة «رويتر» يوم ٩ مايو ٢٠٠٥م: «لسنا مرتزقة.. (نورث بريدج) شركة عسكرية مشروعة تعمل فقط لحكومات منتخبة ديمقراطيًا أو وكالات معترف بها»، والسبب كما يحاول أن يقنع نفسه هو أن حكومات اليوم مثل أفغانستان والبلقان والعراق تعاني جيوشها الوطنية من مشاكل ومثقلة بالأعباء، ويمكن لشركته أن تقدم ما تحتاجه من مساعدة لحفظ السلام، وتبلغ به الجرأة إلى القول إن شركته وبالتعاون مع الأمريكيين تستطيع أن تضع كتيبة من خمسة آلاف جندي على الأرض بكل معداتها في أي مكان بالعالم خلال ثلاثة أسابيع»[1].

ويحاول بعض من مؤسسي هذه الشركات عدم الخلط بين الخدمة العسكرية وعمليات الأمن، ويحاولون أن يكونوا أصحاب رؤية

واضحة في التفريق بين ما هو عسكري وما هو شبه عسكري، ويقول (السرجينت أروين) وهو عسكري سابق في الجيش الأمريكي يعمل مع إحدى شركات المرتزقة أنه منجم للذهب، وللحصول على الأموال يكفي أن نكون قد أمضينا خمس سنوات في الجيش، ويشاركه الرأي أحد أعضاء الميليشيا الصربية (النسور البيض) وهو من القناصة المحترفين في الجيش اليوغوسلافي السابق قبل أن يلتحق بالقطاع الخاص وقام بمهمات في عدة دول إفريقية، يؤكد أن هذا الأجر يمكن أن يبلغ للرجال المحترفين نحو ١٥ ألف دولار يومياً.

إن جميع الرجال والنساء المجندين للعمل بواسطة شركات القتل هذه، هم في عمومهم ينتمون إلى مجتمع مهمّش، وسواء أكانوا أبناء عائلات معدمة، أو انتهازيين، أو بؤساء بسطاء، فإنه كان من السهل أن يتحولوا إلى متمردين لا يتوقع ما يمكن أن يفعلوه، ولأنهم يتقاضون أجراً ليقاتلوا أو يقوموا بمهام أخرى، فإن هؤلاء الجنود كثيراً ما يكونون غير متحمسين لعمل ذلك، ولا سيما إذا تأخرت أنصبتهم، ولذلك لم يكن من المستغرب أن تكون هذه الجيوش المركَّبة من عناصر مختلفة غير مستقرة ومتقلبة وعلى استعداد لبيع نفسها لمن يدفع ثمناً أكبر أو للهروب لدى تعرضها لأقل هجوم. وفوق كل ذلك، فإن جنود هذه الجيوش لم يكن لديهم ذات الاهتمام أو الهمّ الذي يوجه سادتهم الذين يجندونهم، وكان بإمكانهم في حالة عدم فرارهم أن يكشفوا عن شراسة ليست لها حدود، وقد كان المرتزقة الذين ينتسبون إلى سويسرا الحالية، هم الذين مثلوا الجندية المأجورة لزمن طويل، معروفون أيضاً بوحشيتهم ولامبالاتهم الكاملة بمدونة الشرف والأخلاق المعمول بها في الفروسية سابقاً.

لا يُهمل المؤيدون لخصخصة العمليات العسكرية أهمية الجانب الاقتصادي، ألا وهو أن تكاليف عمليات الخصخصة تخفف القيود المالية على الدولة، فقد أكدت وزارة الدفاع الأمريكية في سنة ٢٠٠٢م أن في إمكانها أن توفر ما يزيد على ١١ مليار دولار ما بين العامين ١٩٩٧م و٢٠٠٥م بفضل أعمال تلزيم العقود، وهذا يمكن اعتباره أحد أنواع الدعاية لتحويل النظام الدفاعي نحو الشركات الخاصة عبر خفض عدد الموظفين لمصلحة القطاع الخاص، كما أن تلك القوات لن تكلف الخزنة الأمريكية وتستطيع الانتشار بشكل أسرع من القوات النظامية، وبحسب النقابي روبرت هارنج رئيس الاتحاد الأمريكي للموظفين الفيدراليين في أوائل سنة ٢٠٠٣م إن عدد الموظفين العاملين بموجب عقود مع وزارة الدفاع كان أكبر بأربع مرات من عدد الموظفين المدنيين، هذا وقد صدرت انتقادات عنيفة للجيش الأمريكي بعد أن أعلن في أكتوبر ٢٠٠٢م أن هناك نحو ٢٠٠ ألف وظيفة سوف تنتقل إلى القطاع الخاص في المرحلة الثالثة من عمليات الخصخصة العسكرية[٣].

وهناك من الآراء التي تقول أن اللجوء إلى الخصخصة يخلّص الحكومات من عقدة ما يصطلح بتسميته «أكياس البلاستيك السوداء» لنقل جثث جنودها العسكريين، والمشاهد الرسمية لدفن النعوش التي تسهم في خفض معنويات الرأي العام، في حين أن المرتزق أخذ من القتل مهنة لكسب العيش يتحمل مخاطرها هو وليست حكومته.

أما أكثر الأمور سلبية ووضوحاً في هذا الأمر فهو أن الرقابة على الشركات العسكرية الخاصة تكاد تكون معدومة من قبل المشغلين

الأصليين، كما أن القوانين الدولية التي وقعتها الهيئات الدولية لا تزال غير مؤهلة لمكافحة مخالفات المرتزقة، كما أنهم -المرتزقة- يعملون في مناطق يكاد يكون فيها القانون المحلي غائباً، وعند وقوع جريمة حرب تتنصل منها الأطراف سواء أكانت الشركة المشغلة، أو وحتى الحاكم العسكري، وبالطبع يكون القانون الدولي غير فاعل في هذه الحالة، ومن الطبيعي أن تستمر الفوضى التي يسببها المرتزق دون رقيب أو حسيب.

ويبقى السؤال الذي يبحث عن إجابة هل من الجائز استخدام هؤلاء القتلة وتقديم الدلائل الأخلاقية والقانونية على قبول أفعالهم، فهناك من يقول إن كان استخدام هذه القوات لإتمام بعض المهام في المناطق الصعبة فلا بأس، أما أن تخصص عمليات حفظ السلام فهذا غير مقبول عند الذين لم يتخذوا موقفاً واضحاً من دواعي وجود هؤلاء المرتزقة إلى جانب الجيوش.

إن من الواضح أن العاملين في شركات المرتزقة العسكرية لا تحكمهم أي قوانين أو حتى اتباع تعاليم عسكرية، وبالتالي فإن القانون الذي يردعهم غير موجود أصلاً، كما أنهم لا يعرفون أي شروط أخلاقية أو إنسانية أو وطنية، بل يعرفون سيدهم الذي يغدق عليهم الأموال، وهذا واضح في التجاوزات التي ارتكبوها مراراً.

وقد تصاعد القلق العالمي ضد المرتزقة، ففي سنة ١٩٦٦م تبنى مجلس الأمن قراراً يدين تجنيد المرتزقة لإسقاط حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وجردت المادة السابعة والعشرون من

البروتوكـول الإضافي الأول لسـنة ١٩٤٩م الملحق باتفاقيات جينيف المرتزقـة من حق المطالبة بوضع العسـكري أو بوضع أسـير حرب، لتتركهم عرضة للمحاكمات كجنـاة عامين في الدولة المتضررة، لكن المادة تركت تعريف المرتزقة -برأي العديد- ذاتياً بشكل خطر ويعتمد جزئياً على تقدير الأسـباب التي تدفع شـخصاً للقتال، وفي سـنة ١٩٦٨م أقرت الأمم المتحدة ومنظمـة الوحدة الإفريقية قوانين ضد المرتزقة، جاعلة استخدامهم ضد حركات التحرر الوطني والاستقلال قابلاً للعقاب كفعل جنائي، ومنذ بداية التسعينيات أخذت هيئة الأمم المتحدة تحذر مـن أخطاء تزايد عدد المرتزقة فـي العالم، فوضعت مشـروع معاهـدة ينص علـى مكافحة تجنيـد المرتزقـة، وتمويلهم وتدريبهـم، ولكن هذا المشـروع بقي حبراً علـى ورق، فقد وقع عليه اثنا عشـر بلداً فقط وهـذا غير كاف لتصبح تلك المعاهدة سـارية المفعـول، حتى أصبح هـؤلاء المرتزقة مصدر قلق بالـغ لدى العديد مـن المحللين والمراقبين في أوروبا وغيرها، ففي فرنسـا بدأت لجنة الشـؤون الاسـتراتيجية التابعة لوزارة الدفاع بدراسة هذا النوع من المرتزقة، وأشـارت تلك اللجنة إلى أن هذه الظاهرة بتزايد مسـتمر وتشـكل تهديداً حقيقياً لكل الشـعوب، وذلك عندمـا تتملص الدول العظمى من مسـؤولياتها الأخلاقية والأمنية في بقاع الأرض وتضع خدماتها في يد أقلية تريد الهيمنة والسيطرة على الأكثرية.

ومـع أن الأمم المتحدة تُجرم الاسـتعانة بهم؛ إلا أن الأمين العام السابق للمنظمة الدولية كوفي عنان فكّر في الاستعانة بهؤلاء المرتزقة فـي رواندا مع تصاعـد أعمال الإبادة الجماعيـة عندما كان أمينًا

عامًا مساعدًا للأمم المتحدة مكلفًا بشؤون عمليات حفظ السلام، وأصدر تصريحًا شهيرًا في ذلك الوقت قال فيه: «يوم احتجنا إلى جنود مدربين للفصل بين المقاتلين واللاجئين، فكرت في احتمال اللجوء إلى شركة خاصة، لكن العالم ليس مهيأً ربما لخصخصة السلام»[٤].

ومع أن القانون الدولي يجرّم التعامل مع المرتزقة إلا أن أحداً لم يوجه اتهاماً إلى الإدارة الأمريكية -على سبيل المثال- كونها منحت أكثر من ثلاثين ألف عقد إلى شركات خاصة تضم بين موظفيها قتلة مأجورين، وفي تصريح للصحفيين في ٣٠ إبريل ٢٠٠٤م، رأى (كينيث روس) المدير التنفيذي لجمعية مراقبة حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش أنه إذا كان البنتاجون ينوي استخدام متعاقدين من القطاع الخاص من أجل مهمات عسكرية استخباراتية فيجب عليه أن يتأكد أولاً من أنهم خاضعون لبعض القيود والأشكال الرقابية القانونية، ذلك أن عمل هؤلاء وسط فراغ قضائي يعد تشجيعاً على التجاوزات، وفي العام ٢٠٠٠م صدر تقرير عن خصخصة العلميات العسكرية أكد في النهاية على أن الخصخصة أقل تكلفة من التدخل العسكري ولكنها تفسد نوعية النتائج وتقلل من احترام حقوق الإنسان وفي ظل الأوضاع السائدة في عالم اليوم فإن النتائج المترتبة على عمل المرتزقة أخذت تظهر هنا وهناك، ولكن حتى الآن لم تصدر أي تصريحات رسمية غربية تحديداً ومن جهات دولية تقرع ناقوس الخطر الذي سيقضي يوماً على العسكرية النظامية لصالحه.

الهوامش:

١) انظـــر عبدالكريم، رعد، المرتزقة ودورهم القـــذر في العراق، موقع المختصر للأخبار ٢٠٠٦/٧/٢١م.

٢) انظر http://www.albayan-magazine.com/trgmat/3.htm

٣) انظـــر ســـنجر، بيتر وارن، مهنة بعمـــر العالم، صحيفة اللومنـــد توبلوماتيك الفرنسية، ٢٩ إبريل ٢٠٠٣م.

٤) انظر عرفة، محمد جمال، المرتزقة يعيدون إعمار العراق،

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003//06/article01.shtml

obeikandl.com

obeikandl.com

نضوب المتطوعين

هل نحـــن بحاجة إلى قانون كوني لدعم الهيمنـــة الأمريكية، وهل يظهر من بني جلدتنا من هو مســـتعد للتضحية بحياته.. وأخلاقه.. في سبيل البطاقـــة الخضراء الأمريكية وبعض المميـــزات الأخرى لخدمة الجندية الأمريكية في حروبها العالمية وخدمة مصالح العم سام الضيقة؟!

المؤلف

تشير العديد من التقارير إلى أن أرض العراق تضم نحو ٤٨ ألف مرتـــزق يعملون في مجـــال الأمن الخاص، ويقـــدر حجم أعمال تلك الشـــركات الخاصة بمليارات الدولارات، وتأتي عمليات حراسة آبار النفط بأرباح طائلة لتلك الشـــركات، وربما تدر عليها ضعف المقابل الـــذي تحصل عليه من أدائهـــا في أي أعمال أخـــرى، ويقوم عملاء تلك الشـــركات أحياناً بمنـــح حقوق تعدينية إلى شـــركات على صلة وثيقة بتجار الســـلاح وشركات تأجير المرتزقة، كما أن الحصول على أرقام يُشـــكل أحد الصعوبات التي تواجه الباحثين عن حقيقة نشاط المرتزقة؛ عدا أن حسابات الحكومة الأمريكية، وأجهزة مراقبة العقود غير واضحة تماماً في هذا الشـــأن، حيث يقدر الجيش الأمريكي أنه مـــن بين ٨٧ مليون دولار المخصصة لعام ٢٠٠٥م للحملة العســـكرية الموســـعة في العراق، بما في ذلك آســـيا الوســـطى وأفغانستان، فإن ثلث هذا المبلغ ويصل إلى نحو ٣٠ بليون دولار تقريباً يتم إنفاقه على تعاقدات مع الشركات الخاصة.

obeikandl.com

أما دخل هؤلاء القتلة فقد أشـار تقرير صحفي[1] إلى أن الدخل الأساسي لشركات المرتزقة الآن لم يَعُد يأتي من بلدان ما وراء البحار الفقيرة كالسابق، بل من دول الشـمال الغنية، حيث الجيوش الغربية المحترفة التـي (تخصخص) نشـاطاتها أكثر فأكثر مثل: الحراسـة والصيانة والتدريب والتعاون، في حين يسهم قطاع النشاطات الأمنية الخاص الموسـع وحده الـذي يبلغ حوالي ٥٠ مليـار دولار في جميع المجالات، ويعمل فيه مليون شخص من بينهم ٨٠٠ ألف في أوروبا.

وتقدر العديد من التقارير التي تناولت رواتب المرتزقة العسكريين أن الضابـط منهم والذي يقـود المتطوعين الآخريـن يتقاضى راتباً بحـدود ١٠٠٠ - ١٥٠٠ دولار في اليوم، والمرتزق العادي يتقاضى ما بين ٣٠٠ - ٥٠٠ دولار في اليوم، طبقاً لطبيعة المهمة التي يُكلف بها، والمنطقة التي يعمل فيها من حيث الحالة الأمنية، والمعدات العسكرية واستخدام الأسلحة والأجهزة الحديثة، وقيادة الطائرات والمروحيات والدبابات والعربات المدرعة والآليات الأخرى، ويمكن أن يصل مرتب المرتزق المحنك في القتال إلى نحو ١٥٠٠ دولار في اليوم، لاسيما إذا كان يعمل في إحدى المناطق السـاخنة مثل المثلث السـني في العراق حيث تشتد المخاطر الناتجة؛ إلا أن التمييز العرقي يظهر بوضوح في هذا الشأن، فنجد أن المرتزق الأمريكي المتخصص في المهام الصعبة يتقاضى عشـرة أضعاف ما يتقاضاه مثيله من جنسية أخرى من دول العالم الثالث.

تأتي خصخصة الجيوش بعد انتعاش أسـواق السـلاح والطلب المتزايد على الشـركات الأمنية الخاصة ونضوب المتطوعين الراغبين

بالالتحاق بالوحدات العسكرية؛ لهذا فقد حذر أكثر من خبير من تأخر الجيش الأمريكي في تجنيد أعداد إضافية من المتطوعين، ولهذا تلجأ قيادة الجيش إلى المرتزقة، ويبدو أن فجوة التجنيد التي باتت تقلق الجيش الأمريكي آخذة في الاتساع، فقد كان تعداد الجيش الأمريكي سنة ١٩٨٩م نحو ٢,١ مليون عسكري خفض إلى ١,٤ مليون سنة ٢٠٠٤م، وأكدت وثائق البنتاجون وجود ٣٠ ألفًا من المرتزقة بين صفوف الجيش، وجاء ذلك ضمن الشهادة التي أدلى بها ديفيد شو وكيل وزارة الدفاع الأمريكية أمام اللجنة العسكرية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، وهي اللجنة المختصة بالنظر في المشكلات التي تواجه العاملين في الجيش، هذا بالإضافة إلى أحد عشر ألفًا في قوات الحرس الوطني وقوات الاحتياط في الولايات المتحدة من غير الحاصلين على الجنسية الأمريكية، بالإضافة إلى العديد من شركات المرتزقة التي تعمل لصالح الجيش الأمريكي في العراق، والتي تقوم بتوفير الحماية لشركات إعادة الإعمار والشركات الأمريكية والغربية الأخرى.

ويقول (الميجور ستيفين ناجلر) الذي يعمل واعظًا في الجيش الأمريكي في حديث له بصحيفة النيويورك تايمز: «لقد كان هناك العديد من مسؤولي التجنيد بالجيش الأمريكي الذين مروا بأوقات عصيبة وبانهيارات عصبية بسبب فشلهم في الحصول على المزيد من المتطوعين الجدد، وفي ظل ضغوط الجيش عليهم بضرورة جلب المتطوعين بأي طريقة».

وتشـــير أرقام الجيش الأمريكي -التي نشرتها جريدة النيويورك تايمـــز- إلـــى أن هنـــاك ٣٧ ضابطًا علـــى الأقل فـــي إدارة التجنيد الأمريكية التي تشـــرف على عملية تجنيـــد المتطوعين قد هربوا من الخدمة العســـكرية منذ أكتوبر عام ٢٠٠٢م، وفي إشـــارة أخرى إلى مدى الضغوط الملقاة على كاهل مسؤولي التجنيد بالجيش فإن وثائق الجيـــش الأمريكي تشـــير إلى أن عدد الجرائم التـــي اقترفها أولئك الضباط المشرفين على عملية التجنيد قد زادت بصورة كبيرة، والتي تتـــراوح ما بين تجنيد أفـــراد غير مؤهلين من أجـــل الوفاء بالحصة المقررة علـــى كل ضابط، أو إعطاء مزايا أو مكافآت اســـتثنائية إلى المتطوعين من أجل إغرائهم بالتطوع.

وهناك شـــهادة متداولـــة مثل غيرها على حجـــم الضغوط التي يعاني منها مجندو الجيش الأمريكي ومنها شـــهادة الجندي (جوشو أكاي) فيقـــول[٢] إنه نال إجازة من العراق للعودة إلى الولايات المتحدة وقرر خلال الحـــرب الدائرة في العراق عدم العـــودة إليها والهروب مـــن الولايات المتحـــدة الأمريكية إلى أي مكان فـــي العالم، ويتحدث (أكاي) عن تجربته في التجنيد، وكيف أن الضباط المجندين له نكثوا بوعودهـــم من ناحية عدم إشـــراكهم في المناطـــق الملتهبة في العالم وغيرها من أنواع المعاناة الأخرى والتي بسببها قد يطلق الجنود النار على أنفســـهم، هرباً من العراق وأفغانســـتان، ثم يؤكد أنه وصل إلى كنـــدا بعد أن فر مع عائلته واســـتقبلته هناك لجنة معارضي الحرب على العـــراق التي تتكفل في تدبير أمر لجوئه السياســـي في تورنتو هرباً من جحيم القتال.

أما موقف الولايات المتحدة من إعلان الخسائر الحقيقة لحروبها فهـذا ما زالـت الكثير من الأقـلام تتناوله ما بـين مصدق ومكذب للأرقـام، فما يؤكد التظليل الأمريكي في شـأن العدد الحقيقي من القتلى ما نشـر من مقال في موقع (كوكب المكيـدة) Conspiracy Planet تحت عنـوان (أكاذيب البنتاجون) حـول وفيات الجنود في العراق، ويقول كاتب المقال أن سـتة وعشـرين ألفاً من الجنود قتلوا أو أصيبـوا بإصابـات بالغة أو هربوا من الجيـش في حرب العراق، كما يذكر المقال عدد الجنود الذين توفوا في المستشفيات الألمانية أو فـي الطريق إليها قد بلغ ٦٢١٠ حتى نهايـة يناير ٢٠٠٥م، كما يؤكد الكاتـب إن وزارة الدفاع الأمريكية تتعمد التقليل من العدد الحقيقي من القتلى فيما يؤكد في مكان آخر أن عدد الجثث التي تم شـحنها إلى الولايات المتحدة وصل إلى ٧٠٠ جثة[٢].

واليـوم الجيش الأمريكي بحاجة إلى ١٠١٢٠٠ جندي من القوات الأساسية والاحتياط (٢٠٠٥م) وحده للوفاء بحاجات الجيش في كل مـن العراق وأفغانسـتان وفي مناطق أخرى حـول العالم وفي داخل الولايـات المتحدة، وهذا يعنـي أن كل ضابط تجنيد من أولئك البالغ عددهم ٧٥٠٠ ضابط يواجهون ضغوطًا متزايدة من أجل جلب المزيد من المتطوعين في وقـت تصاعد الحرب الحالية في العراق والتي لا تبدو لها نهاية في الأفق.

ويقع أولئك الضباط بين مطرقة الجيش الأمريكي الذي يطالبهم بالمزيد من الجنود تحت أي ظرف، وبين سـندان العائلات الأمريكية التي أصبحت تنأى بنفسها عن الجيش الأمريكي بسبب المخاطر التي

يواجهها المتطوعون في كل من العراق وأفغانستان، حيث يعترف اللواء مايكل روشـيل قائد وحدة التجنيد بالجيش الأمريكي، فمن الواضح أن الجيش يمر بوقـت عصيب فيما يتعلق بتجنيد المتطوعين الجدد، وأن الجيش الأمريكي يواجه أقصى التحديات أمام حركة التطوع في الجيش التي بدأت في سـنة ١٩٧٣م، ويقول اللواء روشـيل: «لا أنكر أننا بحاجة ماسـة إلى المتطوعين، وأن المهمـة الأخطر أمام الجيش الأمريكـي هي جلـب المزيد من المتطوعين في الوقـت الراهن الذي تخوض فيه أمريكا حربين في العراق وأفغانسـتان»[٤]، وحتى يضمن الجيش الأمريكي أن ينال النسـبة المتوقعة قـام باتخاذ عدة تنازلات من أجل توسـيع نطاق المتطوعين الجدد وقبول المتطوعين الأكبر سنًا والمزيد من المتطوعين الذين بلا شـهادات دراسـية، وربما يفكر في تقديم المزيد مـن التنازلات ولكن دون جـدوى، وخاصة وأن الحرب تجد من يرفضها، فـلا النفط العربي أصبح يجذب أبناء الأمريكان، ولا التظليـل الإعلامـي الأمريكي يجـد دائماً آذانـاً صاغية من أن الولايات المتحدة مستهدفة من الإرهاب.

تشـير وثائق الجيـش الأمريكي إلى أن الجيـش ولأول مرة منذ خمس سنوات يفشـل في الحصول على الحصة المطلوبة من الجنود للتطوع، حيث يعاني الجيش من نقص بلغ نحو ثمانية آلاف جندي من الرقم المستهدف في أكتوبر ٢٠٠٤م وهو ٤٩,٢٨٥ جندي، ولم يتمكن الجيش من تجنيد العدد المطلوب من عجز في نسبة المجندين وبلغت ٢٧٪ فـي فبرايـر ٢٠٠٥م، و١٢٪ في مارس، و٤٢٪ فـي إبريل، ومن المتوقع أن يفشـل الجيش في الوصول إلى العدد المطلوب في الأشهر القادمة المتبقية من عام ٢٠٠٥م، وحتى الربع الأول من عام ٢٠٠٦م.

وقد صرح الجنرال (ريتشـــارد كودي) نائب رئيس أركان الجيش الأمريكي أمام الكونجرس في ١٦ مارس ٢٠٠٥م أنه يشعر بقلق عميق حول تمكن الجيش من توفير عدد القوات اللازمة للقوات الأمريكية، ويضيف: «إن هذا يؤرقه ويجعله يفكر في الحجم الحقيقي للمشكلة، ويتســـاءل فيما بعد كيف سيكون شـــكل الجيش إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه في عام ٢٠٠٧م؟».

وليـــس الجيش الأمريكي من يعاني من تدنـــي معدلات التجنيد؛ بل إن مشـــاة البحرية الأمريكية المارينز هي الأخرى قد فشـــلت في الوصـــول إلى عدد المتطوعين في ينايـــر ٢٠٠٥م ولأول مرة منذ عدة عقـــود، في حين نجحـــت البحرية والقوات الجوية فـــي توفير العدد المطلوب وذلك بســـبب قلة المطلوبين للتجنيد فـــي صفوفيهما، ومنذ ســـنة ١٩٧٣م كان الجيش الأمريكـــي يعتمد على نظام التطوع وتمكن من الحصول على العدد المطلوب الذي يصل إلى مليون جندي أمريكي من القوات الأساسية والاحتياطية والحرس الوطني، وذلك من خلال حمـــلات توعية وحث المواطنين على الانخـــراط في صفوف الجيش لاكتساب مهارات جديدة وخوض المغامرات والمال الوفير والعديد من المزايا الأخرى، ولكنها في أوقات الحروب لا تعادل مخاطر الموت في ساحات الحروب.

وقد صرح العديـــد من كبار رجالات الجيش الأمريكي، بما فيهم اللواء المتقاعد (جريج بارلير) الذي ترأس قطاع البحث والإستراتيجية لهيئة التجنيد بالجيش الأمريكي حتى سنة ٢٠٠٢م أن الضغوط تتزايد على الضباط المختصين بجلب المتطوعين مما يظهر أن هذه السياسة

يجب أن يعاد النظر فيها، وأن يتم التفكير في وسائل أخرى مثل وجود الخدمة الوطنية الإلزامية بين الشباب الأمريكي.

وتتعالى أصوات التحذير من مغبة نضوب المتطوعين، فقد حذر عضو الكونغرس (جوزف بيدن) عن الحزب الديمقراطي في لجنة الشؤون الخارجية أن الجيش قد يلجأ إلى الاعتماد على التجنيد الإجباري، استناداً إلى التقرير الذي قُدم لوزارة الدفاع الأمريكية وأشار إلى الصعوبات التي يعاني منها الجيش لجذب مجندين جدد، وأوضح بيدن لشبكة إن بي سي التلفزيونية سيكون علينا بحث هذه المشكلة، فهناك تراجع بنسبة ٤٠٪ في أعداد المجندين المتطوعين، في حين يطالب آخرون أمثال (توم فريدمان) الناقد السياسي والمتحدث باسم مجلس العلاقات الخارجية أن الوقت حان لإعادة تطبيق التجنيد بالقرعة على الشعب الأمريكي.

وفي خطوة من أجل إغراء الشباب الأمريكي للتطوع في صفوف الجيش قامت قيادة الجيش باتخاذ عدة خطوات، ففي سبتمبر ٢٠٠٤م ضوعفت مكافأة الانضمام إلى الجيش مدة ثلاث سنوات، ولأول مرة منذ عام ١٩٩٨م، وتقليل شروطه للانضمام، ورفع الحد الأقصى للالتحاق إلى ٣٩ عامًا، وفي العام ٢٠٠٤م وافق الجيش على قبول آلاف المتطوعين دون الحصول على شهادات ثانوية.

كما دشن الجيش الأمريكي حملة إعلانية محلية لإقناع الآباء بتجنيد أبنائهم، فتشير صحيفة (يو إس إيه تودي) الأمريكية إلى أن الجيش الأمريكي بعد أن فشل في إقناع الشباب في التطوع في

صفوف الجيش بسبب عدة عوامل منها رفض الآباء لدخول أبنائهم الجيش، فقد غير الجيش استراتيجيته الدعائية والإعلامية، واتجه إلى إغراء الآباء والأمهات ومحاولة إقناعهم بمزايا الانخراط في صفوف الجيش، وأوضحت الصحيفة أنه من بين مبادرات الجيش الأمريكي والمارينز:

- أربعة إعلانات تلفزيونية مؤثرة للجيش تستهدف الآباء والأمهات والمدربين والوزراء، مضيفة أن الإعلانات أذيعت خلال شهر أبريل ٢٠٠٥م.

- قرار خبراء التطوع بالجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان بزيارة منازل المجندين المحتملين لتهدئة مخاوفهم بشأن الحرب.

- شريط فيديو مدته تسع دقائق يحمل اسم حديث الآباء، يحاول تمرير رسالة الآباء الهادفة إلى القول أن التطوع في سلاح المارينز شيء جيد لأبنائهم.

- حملة بريدية مباشرة لسلاح المارينز إلى آباء الشبان الأمريكيين في المدارس العليا، يركز فيها المارينز على فوائد الالتحاق به، ويطلبون فيها من آباء الطلبة إتاحة الفرصة بالحديث إليهم عن الوظيفة العسكرية.

وتشير دراسات عن الجيش الأمريكي والتي أظهرت أن الآباء يمثلون عقبة أساسية أمام التطوع، حيث ذكرت دراسة لمؤسسة ميلوارد براون، على نحو ١٢٠٠ متطوع محتمل، أن المعارضة للخدمة العسكرية تتزايد بشكل كبير بين الأمهات والآباء، فيما وجدت مؤسسة بحثية

أخرى أن المؤثر الأكبر في قرارات الترشيح للانضمام بالجيش كانت الأمهات، بنسبة ٨١٪، تبعهم الآباء بنسبة ٧٠٪، ويسعى كل من الجيش النظامي والمارينز لإقناع الآباء بأن أبناءهم سيتمتعون بالسلامة وأن خدمتهم في العراق ليست بالضرورة حكمًا بالإعدام.

كل هذا النقص بأعداد العسكريين دفع بالإدارة الأمريكية إلى الاستعانة بعصابات الجريمة المنظمة، حيث رموز العصابات وشعاراتها مثبتة على مقرات الاحتلال والآليات في الشوارع وأجساد الجنود على شكل وشوم، حيث يقول (جيفري ستولسون) الذي كان يعمل ضابط إصلاح ومؤسس فريق مكافحة العصابات في سجن بولاية (وسكونسن)، وخبير بثقافة العصابات أنه التقط مئات الصور لكتابات ورسوم ورموز العصابات وهو لا يشعر بالأمان إلى جانب رجال كان يساعد في إدخالهم السجن، ويؤكد (سكوت بارفيلد) وهو محقق في جرائم العصابات في وزارة الدفاع في (فورت لويس) بولاية (واشنطون) أن هذه المشكلة قمة جبل الجليد» وما يثير قلقه أن الجيش الأمريكي يدرب هؤلاء الشبان على فن الحرب داخل المدن ثم يعيدهم إلى شوارع أمريكا حيث يستأنفون القتال، مؤكداً أن العصابات بدأت ترسل أعضاءها الى الجيش الأمريكي.[٥]

وأما هذا التخبط الأمريكي فإن الولايات المتحدة ستكون أمام خيارين وهما إما البدء في تخفيف مستويات القوة الموجودة في العراق أو المخاطرة بانهيار القوة العسكرية الأمريكية القائمة على التطوع، فقد كتب ماكس بوت في صحيفة لوس أنجلوس تايمز مقترحاً منح الجنسية الأمريكية لأي شخص في العالم مستعد لأن

يخـدم لمدة معينة في الجيش، والسـؤال الأخلاقي هنا كيف يسـمح ماكس لنفسه ولآخرين في الولايات المتحدة الطلب من شعوب الأرض الإسـهام في توسـيع الإمبراطورية الأمريكية، فهل نحن بحاجة إلى قانـون كوني لدعم الهيمنة الأمريكية، وهل يظهر من بني جلدتنا من هو مسـتعد للتضحية بحياته وأخلاقه في سـبيل البطاقة الخضراء الأمريكية وبعـض المميزات الأخرى لخدمة الجنديـة الأمريكية في حروبها العالمية وخدمة مصالح العم سـام الضيقة؟ وهي في مجملها لن تكون إلا للوصول إلى ثرواتنـا المنهوبة أصلاً والقضاء على بارقة أمـل للنهوض مسـتقبلاً أو على الأقل القدرة علـى مواجهة الهيمنة الأمريكية.

الهوامش:

١) انظر عرفة، محمد جمال، المرتزقة يعيدون إعمار العراق، http://www.islamonline.net/arabic/politics/200306//article01.shtml.

٢) انظر ميدل إيست أولاين، ٣ أغسطس ٢٠٠٥م.

٣) انظر العبيدي، محمد، خسائر قوات الاحتلال الأمريكي في العراق وعمليات المقاومة أكاذيبها تكشفها الحقائق، صحيفة القدس العربي، ٥ يوليو ٢٠٠٥م.

٤) انظر، البزراوي، محمد، محنة الجيش الأمريكي في العراق، مفكرة الإسلام، ٩ أبريل ٢٠٠٥م.

٥) أنظر، http://www.alshahid-almustakil.com/madarat.htm#amr

obeikandl.com

ملحق المعلومات

obeikandl.com

obeikandl.com

حوليات المرتزقة

- ١٩٦٣: في الكونغو البلجيكية السابقة، حظي المتمردون في منطقة المناجم في كاتنغا الانفصالية بدعم مرتزقة بلجيكيين وفرنسيين.
- ١٧ إبريل ١٩٦٣: حاول مرتزقة دفعت بهم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، اجتياح كوبا (خليج الخنازير).
- ١٩٦٤-١٩٦٧: أكثر من ٨٠٠ جندي من المرتزقة يشكلون رأس حربة الجيش الوطني الأنغولي. وفي العام ١٩٦٧ أقدموا على التمرد بعد أن أمر الجنرال جوزف موبوتو بالقضاء على المرتزقة وعلى جنود كاتنغان واختطاف مويز تشومبي.
- ٥ يوليو ١٩٦٧، استولت كتيبة (ليوبارد) على بوكافو وقاومت حتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر قبل أن تنسحب إلى رواندا.
- ١٩٦٧-١٩٧٠: (كلاب الحراسة) يتدخلون بكثرة في بيافرا، الإقليم الانفصالي في نيجيريا.
- ١٩٦٠-١٩٧٥: تتداول الأخبار عن وجود أشهر المرتزقة الفرنسيين، روبير بوب دينار في الغابون وروديسيا والكونغو كينشاسا ثم إيران واليمن وأنغولا. وفي العام ١٩٧٥، وصل علي الصويلح إلى السلطة في جزر القمر.
- ١٦ يناير ١٩٧٧: الأمم المتحدة تتهم كل من المغرب والغابون بالضلوع في الهجوم على كوتونو في بينين. وقد شارك السيد دينار في

هذه العملية الفاشلة التي لقيت دعماً مماثلاً من التوغو وساحل العاج.

- ٣ يوليو ١٩٧٧: منظمة الوحدة الإفريقية تتبنى معاهدة القضاء على المرتزقة في إفريقيا ويسري العمل بها ابتداء من العام ١٩٨٥م.
- ١٣ مايو ١٩٧٨: يعود دينار إلى جزر القمر من خلال انقلاب ليؤسس الحرس الجمهوري (٦٠٠ رجل) ينافس به الجيش الوطني بمساعدة مرتزقة أوروبيين.
- ٢٦ نوفمبر ١٩٨٩: بوب دينار يقتل رئيس جزر القمر أحمد عبدالله بعد نقاش حاد، ثم يقوم المظليّون الفرنسيون بإجلاء السيد دينار إلى جنوب إفريقيا.
- ٤ ديسمبر ١٩٨٩: الجمعية العامة للأمم المتحدة تتبنى المعاهدة الدولية ضد استخدام المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم، وتصادق عليها ٢٢ دولة.
- ١٩٩٢: أول عقد توقعه Executive Outcome في أنغولا لصالح شركات النفط (هيريتاج أويل)، (غولف شيفرون)، (رانجر أويل)، (سونانغول) و(بترانغول).
- فبراير ١٩٩٢: النظام الزائيري يطلب قرضاً بـ ٩٧ مليون دولار لتجنيد ١٤٠ (تقنياً) أنغولياً من أجل الكتيبة الرئاسية الخاصة.
- ١٩٩٣: وكالة Executive Outcome الإفريقية الجنوبية تتدخل في أنغولا لتدريب الجنود وتأمين حراسة الحقول النفطية في سويو. وتصل شركة (دينكورب) سراً إلى كولومبيا.

- ١٩٩٤: ترسل فرنسا مرتزقة إلى رواندا خلال عمليات الإبادة الجماعية وبعدها وذلك بالرغم من الحظر الدولي بتاريخ ١٧ مايو ١٩٩٤ ضد أي إمداد أجنبي لرواندا بالرجال والسلاح.
- ١٤ مايو ١٩٩٤م حكومة سييراليون تطلب المساعدة من Executive Outcome مقابل الحصول على قسم من مناجم الألماس في المنطقة.
- ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥: هجوم بقيادة بوب دينار يقلب الرئيس سعيد محمد دجحار في جزر القمر.
- ١٩٩٦: أقدم مرتزقة من الصرب بموافقة فرنسا على محاولة انقاذ نظام موبوتو في الكونغو كينشاسا.
- مارس ١٩٩٦: في سييراليون قادت Executive Outcome عملية إنقاذ لمراقبين من الأمم المتحدة كانوا معرضين للخطر.
- ١٩ مارس ١٩٩٧: وفاة جاك فوكار، (مسيو إفريقيا) في قصر الإليزيه والمعتبر مدبراً لغالبية عمليات المرتزقة لصالح فرنسا في إفريقيا. الحكومة الزائيرية تستدعي العديد من شركات المرتزقة لإيقاف تقدم القوات الراوندية والاوغندية. في غينيا الجديدة، اتهم تيم سبيسر من الشركة البريطانية «ساندلاين انترناشيونال» بتنظيم محاولة انقلابية. وزارة الخارجية الأميركية تكلّف (دون العودة إلى الكونغرس) شركة MPRI بالمساعدة في إنشاء قوة إفريقية لحفظ السلام ضمن إطار برنامج معالجة الأزمات في إفريقيا ACRI.

- ٢٦ فبراير ١٩٩٨: الجمعية الوطنية في جنوب إفريقيا تحظر الارتزاق من خلال إقرار قانون تنظيم المساعدة العسكرية الأجنبية.
- ١٩ مايو ١٩٩٩: باريس تبرئ بوب دينار ومساعديه من تهمة اغتيال رئيس جزر القمر أحمد عبدالله عام ١٩٨٩.
- أغسطس ١٩٩٩: فرنسا ترسل رجالاً إلى الكونغو برازافيل لدعم ميليشيات الرئيس ساسو نغويسو.
- ٢٠٠١: وجود مرتزقة فرنسيين في زائير وساحل العاج.
- ١٩ يونيو ٢٠٠٢: السلطات الفرنسية تمنع إنزالاً في مدغشقر لاثني عشر من المرتزقة الفرنسيين أو من أوروبا الشرقية.
- ٣ أبريل ٢٠٠٣: الجمعية الوطنية الفرنسية تتبنى قانوناً حول الارتزاق تمنع تجنيد المرتزقة ونشاطهم.
- ٦ مايو ٢٠٠٣: اغتيال المرتزق سام بوكاري في مونروفيا وكان ملاحَقاً بموجب مذكرة توقيف دولية من المحكمة الدولية الخاصة في فريتاون.
- ٢٦ يوليو ٢٠٠٣: الحكم في جنوب إفريقيا على ريشار روجيه وهو جنوب إفريقي من أصل فرنسي، بالغرامة والسجن مع وقف التنفيذ بسبب تجنيده مرتزقة لساحل العاج وذلك عملاً بقانون ١٩٩٨.
- ٢٠٠٤: اعتقال ١٢ مرتزقاً في تنزانيا وهم في طريقهم إلى

مدغشقر يعملون لصالح شركة APIS ١٠ أغسطس ٢٠٠٤: وزارة الدفـاع الأمريكيـة تطلب من الكونغرس ٥٠٠ مليـون دولار لبناء شبكة من (الميليشيات الصديقة) في العالم للقضاء على الإرهاب في المناطق الخارجة عن السيطرة.

- ٢٥ أغسـطس ٢٠٠٤: اعتقال مارك تاتشر (نجل مارغريت تاتشر) في جنوب إفريقيا بتهمة الإسهام في تمويل الانقلاب الفاشل في غينيا الاستوائية في شهر مارس من العام ٢٠٠٤.

obeikandl.com

obeikandl.com

المؤلف في سطور

- ماجستير إعلام من معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي - جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- بكالوريوس تاريخ من جامعة قسنطينة، الجزائر.
- معد تلفزيوني في قناة المجد الفضائية في الرياض.
- باحث في مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام في الرياض.
- باحث ومنسق وحدة السلام، ووحدة المعلومات الصحفية في مركز الأردن الجديد للدراسات في الأردن.
- باحث في المركز الأردني للدراسات والمعلومات في الأردن.
- شاركَ بتحرير مجموعة من الكتب والمشاركة مع المراكز والمؤسسات الصحفية في إعداد الملفات المتخصصة، ونشر العديد من الدراسات والمقالات.
- صدر له كتابين:

- قتل الشهود الاغتيالات الأمريكية الإعلامية العربية، الرياض، ٢٠٠٤م، دار غيناء.

- المرأة في إسرائيل، الرياض، ٢٠٠٦م، مكتبة العبيكان.

obeikandl.com

- قدم دورات إعلامية متخصصة في قناة المجد الفضائية في الرياض، ومركز الثريا للدراسات في الأردن، ومركز طيبة الإعلامي للتدريب في السودان.

obeikandl.com